

اتفاقية غزة - أريحا أولاً

تناولت اتفاقية أوسلو (١)، التي اقتصرت على معالجة قضايا المياه في منطقتي غزة وأريحا، قضية المياه في إطار الحماية البيئية والحيلولة دون المخاطر البيئية. وقد سمحت هذه الاتفاقية بحفر آبار جديدة، على أن لا تلحق أي ضرر بالاستغلال الإسرائيلي الحالي للمياه. وقد شددت هذه الاتفاقية على الحاجة إلى تبني، وتطبيق والتحقق من الالتزام بالمعايير المعترف بها دولياً فيما يتعلق بالحرص على مستويات مقبولة من الأرض، والهواء، والماء، والتلوث البحري، ومعايير معالجة المخلفات الصلبة والسائلة والتخلص منها. وقد تم تشكيل لجنة فرعية للتعامل مع كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقد تمثلت الآلية المؤسسية لذلك في لجنة الخبراء البيئيين التي ستعقد عند اقتضاء الضرورة. وقد ركزت اتفاقية أوسلو (١) كثيراً على «مبدأ عدم الإضرار» واستمرار الاستحقاقات المائية الراهنة أكثر من تركيزها على القواعد للموسم أو الإجرائية.

الاتفاقية المرشحة حول الضفة الغربية وقطاع غزة، (طابا، في ٢٨ أيلول ١٩٩٥)

في اتفاقية أوسلو (٢)، أقر كلا الطرفين بالحاجة إلى حماية البيئة، واستغلال المصادر الطبيعية على أسس دائمة وسلمية بيئياً، والتعاون في مجالات الصرف الصحي، والمخلفات الصلبة والمياه. وتنص الاتفاقية بوضوح على أن إسرائيل تعترف بالحقوق المائية الفلسطينية التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، دون أي حديث عن طبيعة هذه الحقوق أو المبادئ الأساسية التي تحكم حقوق والتزامات كلا الطرفين. وقد بينت المادة (١٢) من الاتفاقية بوضوح أن الماء يعتبر أحد المصادر الطبيعية.

تتناول المادة (٤٠ - الملحق ٣ - الذيل ١) توزيع وحصص المياه؛ ولكنها تشير فقط إلى الاحتياجات الفورية للفلسطينيين دون أي اعتبار لمبدأ الحق في الاستغلال المتساوي والمعقول للمصادر المائية من كلا الطرفين. وقد تم تخصيص كميات إضافية للفلسطينيين تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ مليون متراً مكعباً سنوياً، مع تحديد (٢٨,٦) متراً مكعباً سنوياً كاحتياجات عاجلة. وقد وافق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة للمياه تكون بمثابة آلية مؤسسية للفترة الانتقالية، وبشكل أساسي للإشراف على تنفيذ المادة ٤٠.

معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية ١٩٩٤

نصت المادة (٦) من معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية على أن الطرفين قد اتفقا على توزيع حصصهم المائية في نهر الأردن واليرموك والمياه الجوفية في منطقة وادي عربة بما يتماشى مع المبادئ



نهر اليرموك

المتفق عليها، مع احترام كميات وجودة المياه. كما وافق على التوصل إلى حلول عادلة لمشاكلها المائية؛ وعدم المساس بالمصادر المائية للطرف الآخر؛ والتعاون في مجالات البحث الإقليمي والدولي ومشاريع التنمية فيما يتعلق ببحث واستكشاف المصادر الحالية والجديدة، وتوفير المياه، والحفاظ على المصادر المائية، وغيرها.

المفاوضات متعددة الأطراف

وضعت أربعة بنود على جدول أعمال لجنة العمل الخاصة بالمصادر الطبيعية، والتي انبثقت عن المسار التفاوضي متعدد الأطراف تحت مظلة الولايات المتحدة ومشاركة اليابان والاتحاد الأوروبي. وتتمثل تلك القضايا في توفر بيانات حول المياه، والممارسات الخاصة بإدارة المياه، والتزود بالمياه، والإدارة والتعاون الإقليمي حول المياه. وتتمثل أبرز الأنشطة التي قامت بها هذه اللجنة حتى الآن فيما يلي:

- مشروع بنوك معلومات المياه الإقليمية: يعمل هذا المشروع على تحسين عمليات توفير وتطبيق المعلومات المائية بشكل يمكن من تدعيم عمليات



- صنع القرار في كل من سلطة المياه الفلسطينية، ومؤسسة الخدمات الهيدرولوجية الإسرائيلية، ووزارة المياه والري الأردنية.

- مركز أبحاث تحلية المياه في الشرق الأوسط: تأسس هذا المركز في سلطنة عمان في أواخر عام ١٩٩٦ بهدف تسويق ورعاية الأبحاث في مجال تحلية المياه.

- دراسة حول تنمية العرض والطلب على المياه الإقليمية في الشرق الأوسط: أخذت ألمانيا على عاتقها تنفيذ هذه الدراسة عام ١٩٩٨ بهدف إعداد استراتيجيات طويلة الأمد لتوفير مصادر مياه إضافية وإدارة مستقبلية مشتركة لمصادر المياه، آخذة بعين الاعتبار قضايا مثل النمو السكاني، واستخدام المياه، وجودة المياه.

- دراسة مقارنة لأطر العمل التنظيمية والقانونية حول قوانين المياه، والتسعير والإدارة في كل من إسرائيل، والأردن، وفلسطين، بتمويل من النرويج.

- تعزيز الزراعة المكثفة تحت ظروف مختلفة لجودة المياه: تأسست هذه المبادرة في عام ١٩٩٦ تحت رعاية وإدارة لكسمبورج بهدف بيان كيفية وإمكانية استخدام المياه المالحة وقليلة الملوحة في دعم الزراعة المستدامة. وقد تم بناء مزرعة تجريبية في بيت حانون في قطاع غزة بإشراف جامعة الأزهر، ويتم استخدام هذه المزرعة في دعم عملية نقل التكنولوجيا في مجال استخدامات المياه.

موجز عن المواقف الإسرائيلية والفلسطينية

يعارض الموقف الإسرائيلي الرسمي، الذي انعكس في الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي طوال السنوات السبعة الأخيرة منذ (١٩٩٣)، مبدأ الاستخدام المتساوي والمعقول للمصادر المائية المشتركة. وقد تمثل أحد الأهداف الرسمية العلنية للحكومة الإسرائيلية في «إعداد أسس قانونية وسياسية تضمن السيطرة الإسرائيلية على المصادر المائية وإدارتها في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)،